

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: العراق

كلمات مفتاحية: التراث الثقافي، آثار الحروب على العراق، أولويات المجتمع المدني

دور منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي في محافظة ميسان

| د. سلافه طارق |

السياق العام للبلد

تعرّضت معظم القطاعات الحيوية للدمار وتراجعت بشكل كبير بعد الاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، وأبرزها القطاعين الصناعي والزراعي بعد أن أصاب الخراب البنية التحتية والمصانع والبساتين والأراضي الزراعية، وأنهكها الفساد، وغابت عنها الكفاءات في حكومات ما بعد الاحتلال، وعلى الرغم من أن ميزانية العراق كانت ألف مليار دولار في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٧، إلا أن معدّل الفقر في البلاد تفاقم من ٨٪ إلى ٣٣٪، ووصلت ديون العراق إلى ١٣٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩ بفوائد سنوية تبلغ ٧ مليارات دولار.

وإذا كان المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية غائبين قبل الاحتلال، إلا أنهم حاضرون حالياً ولكن بعيدين عن العمل في مجال حماية التراث العالمي والتراث الثقافي للبلد.

في الواقع، لم يكن هنالك منظمات للمجتمع المدني في العراق قبل الاحتلال، وكان قانون تأليف الجمعيات للعام ١٩٢٢ يمنع عقد أي اجتماع لم تصدر به إجازة رسمية، ولم يختلف مضمون التشريعات التي صدرت لاحقاً خلال الحكم الملكي والجمهوري عن سابقتها، في حين صدر القانون رقم ١٣ في العام ٢٠٠٠ وهو أول قانون متخصص للجمعيات ونقيضاً لسياسة النظام التعسفية في تقييد حرية تأسيس الجمعيات وحصر عملها في نطاق ضيق للغاية.

عشية الاحتلال في العام ٢٠٠٣، لم يكن المجتمع العراقي يعرف شيئاً عن طبيعة عمل المجتمع المدني، الذي بدأ بنشاطات خدرة ومحدودة، وتستهدف الربح وتفتقر في غالبيتها إلى المصداقية، وتمحورت أجناس عمل المنظمات حول المساعدات والإغاثة في ظل غياب كامل لقضايا حماية البيئة والتراث الثقافي وندرة المياه. ولا يختلف اثنان أن دول الاحتلال لا تسعى إلى حماية التراث الثقافي للشعوب المحتلة، بل تشجّع على هذه الفوضى التي تساهم فيها بشكل كبير، ويعدّ نهب المتحف العراقي في بغداد على مرأى من الجنود الأميركيين دليل على ذلك.

إلى ذلك، كان لدى أحزاب السلطة العديد من المنظمات الناشطة قبيل الانتخابات للحصول على المزيد من الأصوات، وبدأ في السنوات الأولى بعد الاحتلال أن الأحزاب صادرت منظمات المجتمع المدني وحوّلتها إلى واجهات حزبية. وقضى الأمر رقم ٤٥ الصادر في العام ٢٠٠٣ عن سلطة الائتلاف المؤقتة، بربط المنظمات بوزارة التخطيط العراقية باعتبارها الجهة المسؤولة عن منح التراخيص، ومن ثم صدر القانون رقم ١٢ في العام ٢٠١٠ الذي ألغى قرار بريمر السابق، وألزم المنظمات بإعادة التسجيل من جديد ليربطها رسمياً بدائرة منظمات المجتمع المدني في رئاسة مجلس الوزراء.

يخلو القانون الحالي من أي إشارة إلى التزام الدولة بدعم أو تمويل منظمات المجتمع المدني ما أفقدها حريتها واستقلاليتها، كما أن حداثة إنشائها في ظل الاحتلال وبدعم مالي مباشر منه كانت سبباً آخر للإساءة إلى رسالتها، بحيث قوبلت بنفور واتهامات بالعمالة أحياناً، وبخدر في أحيان أخرى، ولا تزال منظمات المجتمع المدني تسعى إلى إثبات مصداقيتها بعد أزمات فقدان الثقة التي أحاطت بظهورها.

خلفية القضية المختارة

لا تستهدف هذه الورقة البحث الأكاديمي في مجمل التراث العالمي في محافظة ميسان، ولا البحث في آليات الاتفاقية المعنية بحمايته وصيانته، وإنما البحث في دور منظمات المجتمع المدني في حماية ودعم التراث العالمي في المحافظة، بحيث ستركز الدراسة على مقابلات مكمّقة مع أطراف فاعلة في الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني فيها، وتحليل معطياتها بناءً على نتائج المقابلات والبيانات الإحصائية الصادرة من الأجهزة الحكومية المعنية.

تقع محافظة ميسان شرق البلاد على الحدود العراقية الإيرانية، ويؤكّد المؤرّخون أنها كانت في القرن الثاني قبل الميلاد، يوجد فيها أكثر من ٤٠٠ موقعاً أثرياً بعيدة عن مركز المدينة، ولا يحميها سوى ٦٧ حارساً لا يحملون أي سلاح. يصل معدّل الفقر في المحافظة إلى ٢٧٪، فيما تبلغ نسبة الأمية نحو ٤٧٪. وتعدّ المدينة غنيّة بالنفط وتحتوي أرضها

وتسلّم الحكومة العراقية إدارة البلاد، أدخلت الأحزاب الدينية المُسيطرة على الحكم منذ العام ٢٠٠٤، مناطق الأهوار والمناطق الأثرية غير المُكتشفة ضمن مناطق الصراع على الموارد، نتيجة استقطابها لاهتمام السّيّاح وتخصيص الحكومة نحو ٥ مليون دولار لإنعاشها.

دور ممثلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية

لم يكن لمنظمات المجتمع المدني دور في العراق قبل الاحتلال وبعده، وكان الموروث الثقافي خارج اهتماماتها، ومن بين ٦٦ منظمة مجتمع مدني عاملة في محافظة ميسان لم يكن هناك سوى منظمة واحدة متخصصة بقضية التراث الثقافي والأهوار تحديداً، و٤ على مستوى العراق. وعملياً اقتصر الدور الفاعل باستعادة بعض قيم هذه المواقع بالمنظمات الدولية وبعض الدول الداعمة والمهتمة التي قدّمت الدعم المادي والخبرة.

إلى ذلك، دعم ناشطون وأكاديميون وبعض منظمات المجتمع المدني ترشيح الأهوار للانضمام إلى قائمة التراث العالمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعمل بعضها مع منظمات دولية لاكتساب الخبرة، وروجوا بشكل تطوعي لزيارتها بعد التصويت عليها باعتبارها جزءاً من التراث الطبيعي والثقافي العالمي.

الاستراتيجيات والتكتيكات لتأطير المشكلة

لم تكن هنالك خطة عمل ومنهجية واضحة للفاعلين من منظمات المجتمع المدني، وكذلك لم تكن لديهم الخبرات التي تؤهلهم للعمل في هذا الميدان، وبالتالي التأثير على السياسة العامة.

الخصبة تحتوي ثلاثة ملايين لغم أرضي لم يتم نزعها منذ الحرب العراقية الإيرانية. أدى تدمير الموروث الإيكولوجي والبيئي والثقافي فيها إلى ارتفاع كل من نسبة البطالة إلى ١٤٪ ومعدل الفقر إلى ٤٠٪ بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٧، بحيث يعيش سكانها بأقل من ١,٢٥ دولار يومياً، على الرغم من أن معدل إنتاج النفط يصل إلى أكثر من نصف مليون برميل/يومياً.

يشمل التراث الثقافي العالمي وفقاً لتقرير لجنة القانون الدولي الصادر في العام ٢٠٠٦، كل المتاحف والمؤسسات الثقافية والمباني التاريخية والمواقع الأثرية، فضلاً عن التراث الثقافي غير المادي الذي يتضمّن الأعمال الفنية بمعناها الواسع، في حين أشارت إتفاقية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢ إلى أن الحيوانات والنباتات المهذّدة تُعدّ جزءاً من التراث الثقافي العالمي. إلى ذلك، يتألّف التراث الثقافي في ميسان بنسبة ٤٠٪ من التراث الطبيعي والثقافي والتراث غير المادي الموجود في أهوار المحافظة، ونحو ٤٠٪ موقع أثري متنوّع، والتراث الموجود في متحف المحافظة والمحمي بطريقة بدائية، بالإضافة إلى التراث والآثار غير المُكتشفة والمُنشرة في أرجاء المدينة، والتي لم يُبدل أي جهد حكومي أو فردي أو جماعي لحمايتها، باستثناء ضمّ الأهوار إلى لائحة التراث العالمي. في الواقع، تفتقر المدينة التي تعتمد على الصيد والزراعة إلى الوعي بأهمية التراث العالمي، الذي يُعدّ أسماً تعبير عن القيمة التاريخية والفنية للممتلكات الأثرية وموروثات الحضارات التاريخية العظيمة.

كان الفشل واضحاً في حماية التراث الثقافي في المدينة قبل احتلال البلاد وبعد استعادة سيادتها، ويعود ذلك إلى مشاكل أساسية بالغة التعقيد أبرزها:

- عدم تسجيل الكثير من الآثار العراقية المُكتشفة وبالتالي صعوبة إثبات ملكيتها والمطالبة بها.
- ترك الآثار غير المُكتشفة من دون تنقيب ما يسمح بسرقتها والاتجار بها من دون أدلة تثبت ملكيتها.
- غياب دور القانون وعدم تفعيل آليات الحماية وفقاً للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.
- الفساد والصراع على النفوذ بين أحزاب السلطة للسيطرة على المواقع الأثرية والطبيعية التي تطفو على بحيرات النفط.
- انعدام الوعي على المستوى الحكومي والشعبي.
- غياب الدور الفعّال لمنظمات المجتمع المدني بعد احتلال العراق، وعلى الرغم من وجود أكثر من ٣٦٠ منظمة مسجلة حتى نهاية العام ٢٠١٨، إلا أن عدد المنظمات العاملة في ميدان التراث الثقافي والبيئة لا يتجاوز الأربع منظمات فقط في كل البلاد.
- عدم تشجيع قوات الاحتلال أو تقديم الدعم لحماية التراث الثقافي إسوة بقضايا الإغاثة وحماية حقوق الإنسان.

لم يُنظر إلى التراث العالمي للمحافظة بجديّة، ولم يدخل ضمن السياسة العامة للدولة، ولم يستقطب اهتمام الرأي العام إلا بعد قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنذار المجتمع الدولي حول كارثة تهديد الأهوار وعرض صوراً التقطت بواسطة الأقمار الصناعية تظهر أن ٩٠٪ من المنطقة تبيّدت بالفعل، وأُرب الخبراء عن خشيتهم من تبيّد نظام الأهوار البيئي بالكامل في غضون ٣ أو ٥ سنوات في حال لم تتخذ إجراءات عاجلة.

الجدول الزمني للمشكلة

تعود مشكلة إهمال التراث الثقافي والاعتداء على الممتلكات الثقافية إلى عهد النظام السابق، لكنها تفاقمت بعد الاحتلال واستمرت باستنزاف التراث الثقافي. في الواقع، كانت ميسان ميداناً للنزاع المسلح خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وبعد احتلال العراق للكويت وإنهاء الاحتلال بالقوة وانهايار الجيش العراقي واندلاع الثورة ضدّ النظام، حوّل تدفق نهري دجلة والفرات بعيداً من الأهوار لتجفيفها وحرمان مؤيدي النظام من الملاذ الآمن، وبحلول العام ٢٠٠٠ كانت ٩٠٪ من الأهوار قد اختفت وجّفت.

بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣، تعرّضت آثار العراق للنهب والتدمير من قِبَل لصوص، استفادوا من القيمة السوقية للقطع الأثرية التي أبدعتها واحدة من أعرق الحضارات في العالم. وبعد انتهاء الاحتلال



العوامل المؤثرة واللحظة التحولية

كان للدعم الدولي والجهود الوطنية والشعبية والتشديد الإعلامي على مواقع التواصل دوراً كبيراً في دعم إدراج الأهوار على لائحة التراث العالمي، وشكّل التصويت لمصلحة العراق على قرار اليونسكو في ٢٠١٦/١٧ نقطة تحوّل مهمّة واعتراف دولي بقيمة ثقافية وطبيعية في العراق بعدما فقدت ميزات لعقود طويلة. وكان لمنظمات المجتمع المدني دوراً إعلامياً جوهراً في ذلك، على عكس الأكاديميين والمتخصصين والإعلاميين الذين نشروا المعرفة وحشدوا الجهود لتحقيق هذا الإنجاز.



كان يفترض أن يؤدّي إدراج الأهوار على لائحة التراث العالمي بدعم من الحكومة إلى إدخال منظمات المجتمع المدني في نطاق الحماية ونشر المعرفة نظراً إلى سهولة وصولها إلى المجتمع المحلي، والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة، لكن في الواقع، بقي المجتمع الريفي معزولاً على الرغم من كونه الفاعل الرئيس في حماية الأهوار التي ربّما كانت أفضل في حال إشراك منظمات المجتمع المدني.

ويضاف إلى ذلك، المشاكل الحكومية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، لا سيّما في القضايا الاقتصادية، بحيث لم يتجاوز عمل لجنة منظمات المجتمع المدني دعم حقوق الإنسان بسبب سهولة الحصول على الدعم المجتمعي لذلك، فيما غابت حماية التراث الثقافي عن جدول أعمالها. أمّا لجنة الآثار وإنعاش الأهوار فقد أعاقها عدم وجود تمويل للتعاون مع المنظمات ودعم خطتها، والنزاع بين الأحزاب في الحكومة المحلية للسيطرة على هذه المنطقة، وهو ما أدى إلى توقّف تنمية الأهوار وتطويرها واستكشافها، ويعود ذلك وفقاً للجنة إلى "دكتاتورية" المحافظ ورغبته في إنجاز كل الأمور من خلاله، في حين يتخوّف المحافظ من استغلال هذه المناطق لصالح الأحزاب في مجلس المحافظة، والممثلة في لجنة إنعاش الأهوار والآثار، ما دفعه إلى اتخاذ إجراءات صارمة لحماية هذه المناطق ومنع الدخول إليها إلا بموافقة الشخصية.^١

النتائج السياسية

افتقرت الجهود المبذولة لحماية الأهوار وتنميتها إلى التخطيط والتنظيم والمتابعة، فبعد النجاح في إدراج هذه المواقع على لائحة التراث الثقافي العالمي عاد الإهمال الحكومي الواضح، وبمجرّد إيقاف التمويل الحكومي لدعم الأهوار تلاشت جهود منظمات المجتمع المدني المتعلقة بتقديم الدعم ونشر الوعي والمشاركة الفعّالة في الحماية واتخاذ القرار. في حين شكّلت حداثة تجربة منظمات المجتمع المدني وعدم امتلاكها الرؤية الاستراتيجية والخبرة عائقاً أمام الحصول على التمويل الخارجي. فيما أدّى عدم وجود غالبية حزبية في مجلس المحافظة والصراع على الموارد بين الأحزاب الحاكمة إلى إيقاف تطوير المنطقة ورفض عروض استكشاف التلال الأثرية المقدّمة من المستكشفين والمستثمرين.^٢ وبالتالي، لم تستفد ميسان من مواقعها التراثية والطبيعية بعد دخولها على قائمة اليونسكو، وحتّى المحاولات البسيطة لمنظمات المجتمع المدني المهمة لم تؤدّ إلى نتيجة بسبب الفساد وسوء الإدارة.^٣

الخلاصة

يمكن في الخلاصة الإشارة إلى الدروس المستفادة منها بالآتي:

- يبدو أن التراث الثقافي في العراق مستباح بكلّ أنواعه، ومنظمات المجتمع المدني غير موجودة أو غير مهتمة بهذا المجال، فيما المواطن في غياب كامل عن الوعي بسبب الفقر والبطالة والامية التي اجتاحت المجتمع بعد الاحتلال، وهذا الوضع يشمل المحافظات العراقية الأخرى بنسب متفاوتة.
- سمحت سلطات الاحتلال المؤقتة في العراق بإنشاء منظمات المجتمع المدني وتمويلها من دون منهجية واضحة، ما أدى إلى تفشّي الفساد في عمل الكثير منها واهتمامها بالبحث عن فرص التمويل قبل تحديد الهدف بناءً على احتياجات المجتمع.
- يلعب استغلال الدين دوراً محورياً في تشكيل منظمات المجتمع المدني، وهي لا تتدخّل في قضايا حماية التراث الثقافي، ما لم تتوافر لها مداخل جيدة، لذا كان بقاؤها بعيدة في هذه المرحلة أفضل بكثير من تدخّلها.
- على الرغم من ندرة منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية التراث الثقافي والبيئة في العراق، إلا أن دول الاحتلال لم تقدّم أي دعم مادي لها إسوة بمنظمات حماية حقوق الإنسان، وسارت الحكومة العراقية في المسار نفسه الذي يقضي بتجاهل هذه المنظمات وعدم تشجيعها.
- لا ننسى تأثير الجروب على المجتمعات، خصوصاً أن المجتمع الذي يواجه التهديد بالبقاء بشكل يومي لا يمكن له الاهتمام بالحضارة والتراث الثقافي في ظلّ الخوف والفقر وانعدام الأمن. وربّما كان هذا السبب الأساسي في تراجع اهتمام منظمات المجتمع المدني بحماية التراث الثقافي والحضاري في العراق بعد الاحتلال.
- في الخلاصة، تعدّ آثار محافظة ميسان غير محمية وغير خاضعة لنظام مراقبة فعّال، إذ يقف الفساد حائلاً دون تنفيذ أحكام القانون سواء على المخالفين من أعضاء السلطة والمواطنين الخارجين على القانون، في حين لا تملك منظمات المجتمع المدني، وإن توفر لها الوعي والتمويل، أن تواجه ازدواجية الفساد والسلطة في البلاد.

١ - مقابلة ميدانية مع رئيس وأعضاء لجنة إنعاش الأهوار في ميسان في ١٨/١٢/١٩.
٢ - بناء على المقابلة الميدانية التي أجريت مع المنظمات المعهودة المعنية بمجال حماية البيئة والأهوار والتراث الثقافي في ميسان بحيث قدّموا عروضاً من منظمات دولية متخصصة، لكنها رفضت من الحكومة المحلية.
٣ - تمّ التوصل إلى هذا الاستنتاج بعد إجراء مقابلات ميدانية مع منظمات عدّة من المجتمع المدني ناشطة في محافظة ميسان، ومقابلة مع رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني في المحافظة في ٢٠/١٨/٢٠.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنديرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية وتنتج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub

